عدد 11 (1999) ، 153-143

تصدير التمور الجزائرية
- صعوبات متعددة -

ملخص

تعد الجزائر من بين البلدان التي تحوز على ثروة كبيرة من النخيل. وتتمتع صادرتها من التمور بسمعة عالمية واسعة. وبحلول سنوات التسعينات بدأ القطاع الخاص يمارس تصدير التمور بشكل واسع، إلى جانب القطاع العام المصدر لهذه المادة (O.N.D.) غير أن عملية التصدير هذه تواجهها صعوبات عديدة.

تتطلب عملية ترقية وتنمية الصادرات الفلاحية عامة وصادرات التمور خاصة، معالجة الصعوبات التي تواجه تصدير هذه المادة.

بن حمود سكينة
معهد العلوم الاقتصادية
جامعة عنابة

تدرج عملية تصدير التمور الجزائرية إلى الأسواق الخارجية حاليا ضمن السياسة العامة المسطرة لتنمية الصادرات و تطورها. و قد ساهم القطاع العام المصدر لهذه المادة و المتمثل في الديوان الوطني للتمور (O.N.D.) بقسط وافر في هذه العملية خاصة مع بداية إنشائه ، و مع حلول سنوات التسعينات بدأ القطاع الخاص يعرف نشاطا واسعا في مجال تصدير التمور ، و بدأت صعوبات عديدة تظهر بشكل يعرقل في مرات عديدة عملية تصدير التمور الجزائرية إلى الأسواق الخارجية.

و بهذا الصدد يمكننا طرح السؤال التالي ألا توجد إمكانية لمعالجة هذه الصعوبات ؟ .

و بغية الوصول إلى الإجابة على التساؤل المطروح يمكننا الاستعانة بدراسة النقاط الثلاثة الآتية و هي :

1 - إمكانات الجزائر في تصدير التمور .

2 - الصعوبات التي تواجهها الصادرات من التمور .

3 - أساليب معالجة الصعوبات التي تواجه الصادرات من التمور .

Résumé

L'Algérie dispose d'une énorme richesse: ses palmiers; en effet, ses dattes sont mondialement réputées. Depuis 1990, le secteur privé s'est engagé dans l'exportation de cette marchandise conjointement avec le secteur public.

Cependant, l'exportation rencontre beaucoup de problèmes. La promotion de ce produit de choix exige le traitement de certaines difficultés.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 1999

1 - إمكانات الجزائر في تصدير التمور

1 - 1 : إنتاج التمور في الجزائر

تعد التمور من السلع الفاكهية التي يجري استهلاكها خارج مناطق إنتاجها بل و يمتد استهلاكها إلى الأسواق الخارجية.

و تقدر ثروة النخيل في الجزائر بحوالي 9 ملايين شجرة تمتد على مساحة تقدر بـ 70000 هكتار و تمثل هذه الثروة نشاطا اقتصاديا هاما بالنسبة لسكان المناطق الجنوبية .

و يوجد في الجزائر أكثر من 800 (1) صنف من أصناف التمور نذكر منها: دقلة نور، الغـرس ، مش دقلة ، و دقلة بيضاء ... إلخ. و للتمر قيمة غذائية عالية، فهو غني بالمواد السكرية (2)،إذ نجد أن سكريات التمور تبلغ نسبتها حوالي 80 % من وزن الثمرة و أغلبها سكريات أحادية (فراكتوز و كلوكوز) .

و تمتاز بسرعة امتصاصها حيث تذهب مباشرة إلى الدم و العضلات لتنشطها و يعطي الكيلو غرام الواحد من التمور حوالي 3000 سعرا حراريا و هو يعادل الطاقة التي يحتاج إليها الرجل متوسط النشاط كما تعد التمور مصدرا غنيا بعناصر الحديد و البوتاسيوم و الكالسيوم و المغنيسيوم و الكبريت و النحاس ، و قد أطلق العلماء على التمور اسم المنجم الغذائي الصحي المتوازن، كما أنها غنية بفيتامين (A) الذي يدخل كعامل مهم في نمو الأطفال و يفيد في تقوية الأعصاب السمعية و البصرية.

و تمتد زراعة النخيل كما أشرنا سابقا على 70000 [3]هكتار بها حوالي 9006990 نخلة منها 480 6666 نخلة منتجة أي ما يعادل 74 % .و إذا ما أخذنا تطور عدد النخيل المنتج منذ الاستقلال إلى غاية 1993 (3) نجده قد أخذ معدلات متذبذبة من سنة لأخرى و قد وصل عدد النخيل المنتج إلى 6412090 نخلة في سنة 1970 أما في سنة 1988 فقد انخفض العدد إلى 5843395 نخلة ليرتفع بعدها إلى 6666480 نخلة في سنة 1993.

و ترجع الزيادة في عدد النخيل المنتج في فترة التسعينات إلى العناية التي حظي بها هذا القطاع و خاصة من خلال برامج تنمية الجنوب.

و بالنسبة لحجم مزارع النخيل فإنها تتميز بحجم صغير و كثافة كبيرة حيث نجد أكثر من 100000 بستان لا تتجاوز مساحة البستان الواحد 0,5 هكتار، حيث نجد أكثر من 150 نخلة في الهكتار الواحد (4) و في بعض البساتين التقليدية تصل الكثافة إلى 400 - 500 نخلة في الهكتار الواحد (4) و هذا أحد أسباب ضعف الإنتاج بهذه البساتين حيث يصل مستوى الانخفاض إلى 2000 - 4000 كلغ هكتار نظرا للنقص الشديد في الضوء و التهوية.

و يرجع السبب في صغر حجم مزارع النخيل إلى القاعدة العقارية الزراعية التي عرفت مراحل عدة بعد الاستقلال منها مرحلة التسيير الذاتي الاشتراكي و الثورة

الزراعية و ما صاحب هاتين المرحلتين من مشاكل عديدة أثرت سلبا على الاستغلال الأمثل لمزارع النخيل.

كما تشتت هذه الأراضي و وزعت في إطار المستثمرات الفلاحية إذ سلـمت الأراضي و وسائل الإنتاج لعمال ضعفاء ليس لهم وسائل مادية أو قدرات على التسيير، و أصبحت الأرض التي هي مصدر للخيرات لا تكفي لإعالة صاحبها ، و أغلبية هذه الأراضي مساحات صغيرة أو متوسطة لا تكفي لأن تكون قاعدة لزراعة متطورة هذا و من ناحية أخرى فإن مالكيها في أغلبهم فقدوا صفة المزارع بسبب المدة التي عزلت عنهم الأرض ، و حسب البيانات الموالية يمكن توضيح الهيكل الحيازي لمزارع النخيل و كذا الإنتاج كالآتي:

جدول (*1*) ***توزيع المساحة و الإنتاج لمحصول التمور حسب القطاعات 1981 / 1982 - 1987 / 1988***

وحدة المساحة: هكتار

الإنتاج: قنطار وحدة

الموسم	المساحة الكلية	القطاع الخاص				القطاع العام			
		المساحة	%	الإنتاج	%	المساحة	%	الإنتاج	%
82 / 81	71 330	55880	78	1659140	75	15 450	22	293920	25
84 / 83	71 160	67020	94	1672720	92	4 140	06	154450	08
86 / 85	71 190	67750	95	1794480	95	3 440	05	93800	05
88 / 87	72 530	69310	96	2116890	94	3 220	04	127120	06

المصدر : . O.N.S annuaires statistiques de l'Algérie N°=15 p 25

من خلال بيانات الجدول رقم (1)، المتعلق بتوزيع المساحة و الإنتاج نلاحظ بأن الفترة 82/81 تمثل فترة ازدهار بالنسبة للقطاع العام سواء من حيث ملـكية الأراضي و التي بلغت 22 % أو من حيث الإنتاج بـ 25 % ، بينما الفترات الثلاثة الباقية من 84/83 - 88/87 فهي تمثل بالنسبة له فترة انتكاس أو هبوط سواء من ناحية الملكية أو المساهمة في الإنتاج ، على العكس من ذلك فإن القطاع الخاص خلال نفس الفترة 82/81 استحوذ على 78 % ملكية و 75 % إنتاج و باقي الفترات أي 84/83 - 87 / 88 تمثل فترة ازدهار سواء من ناحية الملكية أو الإنتاج. و هذا يرجع إلى دخول القطاع الخاص بشكل مكثف في عمليات الاستصلاح التي قام بها الفلاحون و كذا عملية استرجاع البساتين المؤممة.

أما تطور إنتاج التمور فيمكن الاستدلال عنه بمعدلات متوسط الإنتاج من التمور في الولايات المنتجة للتمور كما يلي:

متوسط الإنتاج من التمور في الولايات المنتجة للتمور خلال الفترة 1985 / 1993 .

جدول رقم (2)

الولايات	متوسط الإنتاج (بالطن)	النسبة (%)
الوادي	82180,11	37,22
بسكرة	49523,33	22,8
ورقلة	36718,11	16,9
أدرار	18345,77	08,44
غرداية	14782,11	06,8
بشار	7228,44	03,32
تمنراست	3100,88	01,42
إليزي	794,11	00,36
ولايات أخرى	4346,44	02
المجموع	217264,88	100

المصدر: -O.N.S Statistiques agricoles série (a)1985
1993P = 5,6,7

من خلال الجدول رقم (2) : نلاحظ بأن ولاية الوادي تحتل المركز الأول في إنتاج التمور بـ 82180,11 و بمعدل 37,28 % تليها ولاية بسكرة بـ 49523,33 طن بمعدل 22,8 % و تساهم الولايتان لوحدهما بأكثر من نصف إنتاج التمور في الجزائر ، و هذا يتطلب الاهتمام و العناية بإقامة المرافق الضرورية و البني التحتية التي تساعد على تطوير التمور ليس في الوادي و بسكرة فقط و إنما في باقي الولايات من الجنوب الجزائري لأن ذلك سوف ينعكس إيجابيا على تطوير تلك المناطق و الحد من الهجرة إلى مدن الشمال المكتظة بالسكان .

أما فيما يخص واقع إنتاجية التمور في الجزائر ، فإنها تشهد انخفاضا إذ بلغ متوسط إنتاجية النخلة 37,42 كلغ نخلة في الفترة (91 ،92 ، 93) ، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية 100كلغ نخلة و 73 كلغ نخلة في مصر .

2-1 - تصدير التمور في الجزائر

مع التوجهات الحالية للدخول في إطار التقسيم الدولي الرأسمالي الجديد للعمل، فإن الدولة الجزائرية تحاول الشروع في تنمية القطاعات الاقتصادية التي تتوفر على ميزة نسبية للمشاركة بها في هذا التقسيم ، و من هذه القطاعات نجد قطاع تصدير التمور و فيما يلي يمكن توضيح ذلك بالبيانات الآتية:

الهيكل السلعي للصادرات الزراعية للسنوات 90 ، 91 ، 92

جدول رقم (3) وحدة القيمة: مليون دج

السنوات	1990	1991	1992

البيان	الكمية	القيمة	%	الكمية	القيمة	%	الكمية	القيمة	%
التمور طن	3618.4	156.3	66.88	9168	334.4	47.9	20870	1283	88.64
الحمضيات طن	-	-	-	-	-	-	-	21.2	1.46
الخمور هل	303683	77.4	33.11	86089	52.09	52.09	-	143.1	9.88
المجموع	-	233.7	100	-	100	100	-	1447.3	100

المصدر: O.N.S annuaires statistiques de l'Algérie N°=16 p264

يتبين لنا من الجدول رقم (3) بأن الهيكل السلعي للصادرات الزراعية يتكون أساسا من التمور خلال الفترة (1990 - 1992) و هذا ليس بالجديد في بنية أو هيكل الصادرات الفلاحية الجزائرية و قد كانت التمور تصدر خلال فترتي الاستعمار و كذا فترة بداية الاستقلال، و لكن الجديد هو الدخول المكثف للقطاع الخاص الوطني و مشاركته بنصيب وافر في عمليات تصدير منتوج التمور كما نلاحظ أيضا اختفاء صادرات الحمضيات من الهيكل السلعي للصادرات الزراعية لنفس الفترة.

بينما تسجل الصادرات من الخمور تذبذبا ، من أكثر من 50 % سنة 1991 إلى 9,88 % سنة 1992 .

و تجدر الإشارة إلى أن عملية تصدير التمور إلى الأسواق الخارجية يساهم فيها كل من الديوان الوطني للتمور (O.N.D) و الذي تأسس في أواخر عام 1983 على أنقاض الديوان القومي للخضر و الفواكه (O.F.L.A) بموجب المرسوم رقم 83 / 667 الصادر بتاريخ 1983/11/12 و مقره ولاية بسكرة و يضم سبعة (07) و حدات كالأتي:

الولايات	الوحدات	العدد
بسكرة	بسكرة - طولقا	02
الوادي	الوادي - جامعة - المغير	03
ورقلة	ورقلة - توقرت	02

و تعتبر وحدة بسكرة من أهم و أكبر الوحدات و تضم أربعة مصالح رئيسية هي مصلحة الإنتاج ، المصلحة التجارية ، مصلحة المحاسبة و مصلحة المخزون

و تعمل الوحدة على تسويق التمور داخل و خارج الوطن .

و فيما يلي نحاول ذكر بعض الأرقام المتعلقة بنشاط تصدير التمور التي يشارك بها الديوان و هي:

تطور صادرات التمور للديوان الوطني

جدول رقم (4)

السنوات	الكمية طن
87 / 86	2609
88 / 87	4361

89 / 88	5111
90 / 89	5070
91 / 90	6570
92 / 91	6198

المصدر : O.N.S , direction commerciale , Biskra 1993

و إلى جانب الديوان الوطني للتمور الذي يساهم في عمليات تصدير التمور بشكل وافر خاصة قبل سنوات التسعينات ، يوجد القطاع الخاص و الذي يضم حاليا عددا كبيرا من المصدرين للتمور، خاصة مع سياسة الانفتاح نحو غزو الأسواق الخارجية، نذكر على سبيل المثال شركة حمودي محمد الخاصة بتصدير التمور المتواجدة ببسكرة، شركة محمد إبراهيم فوزي باشا المتواجدة بوهران ، و شركة دبابي محمد كمال المتواجدة بالجزائر العاصمة ... إلخ.

و على الرغم من أن الجزائر تملك ميزة نسبية طبيعية في إنتاج التمور بالمقارنة مع بلدان أخرى مصدرة للتمر مثل العراق، إيران، العربية السعودية، تونس .. إلخ .

و أن التمور الجزائرية تتمتع بسمعة عالمية و طلب كبير في السوق الأجنبية ، غير أن الصادرات من هذه المادة لم تساهم إلا بعائدات قليلة في قائمة الصادرات الوطنية ، و لم تنطلق بالشكل المرغوب فيه ، و السبب في ذلك يرجع إلى وجود صعوبات عديدة تمس بجوهر عملية تصدير التمور و هذا ما سوف نحاول تلمسه في النقطة الموالية .

2 - الصعوبات التي تواجهها الصادرات من التمور :

2-1- صعوبات تتعلق بزراعة النخيل و إنتاج التمور:

تواجه الفلاحة الجزائرية عموما و زراعة النخيل و إنتاج التمور خصوصا، صعوبات متعددة يمكن حصرها في ثلاثة مجموعات هي (5)

2-1-1 - المشاكل الفلاحية و تتمثل في :

2-1-1-1 - هيكلة عمر النخيل:

إذ أن حوالي 43,2 % من ثروة النخيل مسنة أو تجاوزت العمر المحدد للإنتاج و هذا نتيجة لعدم تجديد غرس النخيل خلال الفترة الممتدة من 1960 - 1980 .

2-1-1-2 - الآفات و الأمراض التي تصيب النخيل و التمور:

يتعرض النخيل و التمور إلى العديد من الآفات نذكر منها سوسة التمر، العنكبوت الغباري (بوفروة)، مرض البيوض.

2-1-1-3 - الري و الصرف :

تعاني بساتين النخيل القـديمة النـشأة في أغلبها من نقص المياه حيث لا تتوفر إلا على 0,4 ل/ثا / هكتار أي ما يعادل نصف احتياجات النخيل.

2-1- 2 - المشاكل المتعلقة بالعامل الاقتصادي:

و يتمثل بالخصوص في عامل العائد من زراعة النخيل فهو متدن بحيث أن أسعار التمور لا تكاد تواكب الارتفاع الكبير في تكاليف معيشة الفلاحين مما يؤدي إلى توجيه عنايتهم إلى مجالات أخرى أكثر ربحية .

2 -1- 3 - المشاكل المتعلقة بالعامل البشري:

لا يزال الفلاح الجزائري بعيدا عن التحكم في الأساليب الحديثة في زراعة النخيل وإتباعه الطرق و الأساليب التقليدية الموروثة في تنفيذ العمليات الزراعية الأساسية كجني التمور و التلقيح و قلع الفسيل و صرف المياه الزائدة عن الحاجة.

كما تفتقد زراعة النخيل في الجزائر إلى مراكز بحوث النخيل و التمور التي تساهم لاحقا في تنمية اقتصاد التمور.

2 - 2 - صعوبات تتعلق بتصدير التمور إلى الأسواق الخارجية:

تعاني صادرات التمور من صعوبات تمس بخطوات عملية تصدير التمور نذكر منها ما يلي:

أولا - الحصول على العقد في السوق الخارجي .
ثـانيا - مشكلة الإنتاج أو الشراء.
ثـالـثا - الفرز و المعالجة.
رابـعا - التغليف.
خامسا - الإجراءات الجمركية.
سادسا - النقل.
سـابعـا - الدفع أو تحصيل الصادرات .

3 - أساليب معالجة الصعوبات التي تواجه الصادرات من التمور :

3 - 1 - أساليب معالجة الصعوبات المتعلقة بزراعة النخيل و إنتاج التمور :

لا شك في أن معالجة هذه النقطة يرتكز أساسا حول معالجة الصعوبات التي تتعلق بزراعة النخيل و إنتاج التمور.

عموما فإن المعالجة من الممكن أن تنصب حول النقطتين الآتيتين(6) :

النقطة الأولى: أساليب تحسين المردود الاقتصادي للنخيل و هي :

أولا - تقليم النخيل .
ثانـيا - خف تمار النخيل .
ثالـثا - التدلية و تغطية العراجين.
رابـعا - الري و الصرف.
خامسا - التسميد.
سادسا - تلقيح النخيل.

النقطة الثانية : ميكنة طرق جني ثمار النخيل
أولا - العلاقة بين طبيعة نمو النخلة و ميكنة الجني.
ثانيـا - طرق جني التمور .
ثالثـا - جمع التمور.

3 - 2 - أساليب معالجة الصعوبات التي تواجه الصادرات من التمور

إن معالجة خطوات عملية تصدير التمور تمر عبر معالجة كل خطوة من الخطوات المذكورة سابقا كالأتي (7):

أولا - الحصول على العقد في السوق الخارجي:

بالنسبة للديوان الوطني للتمور (O.N.D) فإن له متعاملين دائمين يقوم بتصدير التمور لهم منذ إنشائه بدون أي صعوبات خاصة في دول السوق الأوروبية المشتركة و كذلك في دول الاتحاد السوفياتي سابقا.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فإنه يتعاقد بصفة حرة مع متعاملين متواجدين خاصة بفرنسا، كندا.

و نقترح بهذا الصدد أن تساهم الدولة بما لديها من إمكانيات في تحضير الدراسات حول التصدير، حتى يصبح الحصول على العقد أمرا ميسرا، و لا يتطلب المضاربة في الأسعار ما بين المتعاملين سواء من القطاع العام المصدر أو الخاص في السوق الأجنبي.

ثانيا - الشراء أو الإنتاج :

إن معالجة مشكلة الشراء أو الإنتاج لن يتحقق إلى بعد حصول تنظيم لسوق التمور، تتوفر فيه كل المقاييس أو الشروط لكي يكتسي سمعة على المستوى الوطني و الدولي.

حيث يتم العمل على زيادة الأنواع الجيدة والمطلوبة من التمور في الأسواق الخارجية عن طريق تشجيع الاستثمارات الصغيرة و تقديم الإعانات من طرف الدولة للمنتجين و هذا حتى يمكن المحافظة على سمعة التمور الجزائرية المكتسبة عبر السنين .. من جهة، و عدم إفساح المجال أمام الزبون الأجنبي لإلغاء العقد مع المصدر الجزائري لكي لا يغتنم المصدرون من غير الجزائريين أو المنافسين، الفرصة لتصدير منتوجاتهم من التمور على حساب المنتوج الجزائري من التمر.

ثالثا - الفرز و المعالجة :

إن حل إشكالية فرز التمور، يتطلب من المصدرين أنفسهم تنظيم حملات إشهارية بالوسائل المحلية قبل موسم جني التمور، لكي يتسنى لهم الحصول على اليد العاملة النسوية المطلوبة في عملية الفرز.

أما مرحلة معالجة التمور، فهي عملية تنظيمية، حيث يمكن للمصدرين المساهمة جماعيا في شراء عدة وحدات للمعالجة، و يتم تداولها حسب سلم زمني متفق عليه من طرف الجميع.

إن اقتصاد السوق ليس بيعا في السوق الخارجية و الحصول على العملات الأجنبية فقط، بل يتطلب من المتعاملين أو المصدرين المبادرة الحرة و روح الابتكار.

رابعا - التغليف :

لا يوجد علاج لمشكلة تغليف التمر خاصة و المنتجات الجزائرية عامة إلا بإرساء قواعد لهذه الصناعة الهامة جدا، و التي تعتبر عماد اقتصاد السوق، و يقترح بعض المصدرين للتمر إقامة لمثل هذه الصناعة و ذلك من أجل توفير الأغلفة المناسبة لمنتجات التمور عوض استيرادها. و في ذلك خفض لنفقاتهم من جهة و تعميم تجربتهم في صناعة أنواع الأغلفة لغير التمور لاحقا.

و من غير المعقول مثلا أن يلقى " منتوج المربي المصنوع من المشمش " طلبا كبيرا في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية و بسبب انعدام التغليف الجيد لا يتم تلبية هذا الطلب ..

علما بأن الجزائر تتمتع بميزة نسبية في إنتاج فاكهة المشمش، و إذا حاولنا تقصي الحقائق الاقتصادية في البلاد، فإننا لا نجد المشمش فقط ، بل نجد منتجات عديدة جدا قابلة للتصدير و من الممكن أن تساهم في إيرادات الدولة من العملة الصعبة و لكن .. التغليف الجيد و المفقود دوما يمنعها من العبور ..

خامسا - الإجراءات الجمركية:

لتفادي شكاوي المصدرين الخواص عامة و مصدري التمور خاصة من تباطؤ الإجراءات الجمركية ، فإن تنظيم فرق جمركية متنقلة أثناء موسم جني التمور لتقوم بالجمركة في عين المكان هي من الإقتراحات البناءة التي يدلي بها المصدرون و يناشدونها.

و في هذه العملية ربحا للوقت و عدم فساد و تلف المنتوج الجاهز للتصدير، حيث تعد الجمركة وسيلة و ليست غاية يقف عندها المصدر منتظرا.

سادسا - النقل:

التصدير الجيد يتوقف على النقل الجيد ، و هذا الأخير لا يكون كذلك إلا إذا أحترم فيه الوقت و تجندت له كل الوسائل المتاحة من بواخر إذا كان النقل بحريا، إلى طائرات إذا كان النقل عن طريق الجو، فعملية تصدير التمر في النهاية في مصلحة و منفعة البلاد بكاملها لأنها تعمل على جلب عملات صعبة و هذه الغاية في حد ذاتها كفيلة بأن تجند لها كل الوسائل و تحترم فيها كل المواعيد.

سابعا - الدفع:

يوجد مفهوم في الاقتصاد يطلق عليه (الحوافز) و بالنسبة للمصدرين للتمور فإن حوافزهم هي عملية استرجاع عوائد صادراتهم في بنوكهم المحلية، خلال مدة تقل عن ستة أشهر بكثير .. و هذا سوف يعمل على تشجيعهم على العمل للموسم القادم من جهة، و زيادة و توسيع نشاطهم الإنتاجي من جهة ثانية.

الخاتمـة:

من خلال دراستنا لموضوع " تصدير التمور الجزائرية للأسواق الخارجية - صعوبات متعددة - " تبين لنا بأن الجزائر تمتلك ميزة نسبية طبيعية في إنتاج التمور، بما تتربع عليه زراعة النخيل من مساحة تقدر بـ 000 70 هكتار بها حوالي 9 مليون نخلة 74 % منها نخلة منتجة، و من حيث توزيع المساحة و الإنتاج لمحصول التمر حسب القطاعات، فإن القطاع الخاص يستوحذ خلال الفترة 87 / 88 على 96 % ملكية و 94 % إنتاج.

بينما القطاع العام الممثل بالديوان الوطني للتمور (O.N.D) لا يملك إلا 04 % و يساهم في الإنتاج بـ 06 % فقط لنفس الفترة السابقة.

و هذا يرجع إلى الدخول المكثف للقطاع الخاص في عمليات الاستصلاح التي قام بها الفلاحون و كذا عملية استرجاع البساتين المؤممة و يستدل عن تطور إنتاج التمور بمعدلات متوسط الإنتاج النسبي إذ تساهم ولاية الوادي بـ 37,28 % ثم ولاية بسكرة بـ 22,8% تليها ولاية ورقلة بـ 16,99 % .. إلخ.

وبالنسبة لإنتاجية النخلة في الجزائر فإنها تشهد انخفاضا مقارنة ببعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية و مصر . و تحتل صادرات التمور مركزا هاما في مجمل الصادرات الزراعية مقارنة بصادرات الخمور و الحمضيات .

و يساهم الديوان الوطني للتمور (O.N.D) في تصدير التمور الجزائرية إلى الأسواق الخارجية حيث يضم 07 وحدات و مقره ولاية بسكرة، إلى جانب ذلك يوجد القطاع الخاص الذي يضم حاليا عددا كبيرا من المصدرين الذي أصبح يساهم بالقسط الأوفر في عمليات تصدير التمور خاصة مع بداية التسعينات.

و على الرغم من أن الجزائر تستوحذ على ثروة كبيرة من النخيل و التمور إلا أن عمليات تصدير هذه المادة تكتنفها صعوبات عديدة منها ما يتعلق بزراعة النخيل و إنتاج التمور، و منها ما يمس بجوهر عملية التصدير نفسها ، و لنتذكر السؤال الذي طرحناه في مقدمة الموضوع حول إمكانية معالجة هذه الصعوبات، و قد وصلنا إلى إجابة و هي أننا نقوم أولا بمعالجة الصعوبات المتعلقة بزراعة النخيل و إنتاج التمور و ثانيا معالجة الصعوبات التي تواجه الصادرات من التمور بمعالجة خطوات عملية تصدير التمور و هذا بالاستناد إلى معاينة واقع عملية تصدير التمور بولاية بسكرة.

و تبقى هذه المعالجة نظرية فقط .. و حتى تصبح أكثر فاعلية فإننا نقترح ما يلي:

أولا - إقامة مراكز للبحث خاصة في ولايتي بسكرة و الوادي للقيام بالبحوث الميدانية حول ترقية منتوج النخلة و التمر.

ثانيا - إقامة صناعة للتغليف بجانب الوحدات المنتجة للتمور للحد من تكلفة الأغلفة المستوردة.

ثالثا - أن تقوم غرفة التجارة و الصناعة بولاية بسكرة بدورها في توعية و إرشاد المصدرين حول كل ما يتعلق بعملية تصدير التمور.

رابعا - إدراج تخصصات في مجال إنتاج التمر و تصديره في المركز الجامعي - فرع الاقتصاد - بولاية بسكرة .

المراجـــع

1- Hannachi Slimane thème de la communication inventaire varietal de la palmeraie Algérienne ,symposium de la datte, Biskra 24 / 11 / 1992 .

2- Sauvegarde et perspectives du développement de la palmerie Algérienne, Journées du Djebbar , Tougourt, 12 au 14 Avril 1994 .

3- Statistiques agricoles, série (A) 1993 .

4- O.N.S Annuaires Statistiques de l'Algérie, N° = 16 .

5- O.N.D , Direction Commerciale, Biskra 1993 .

6- O.N.D., Direction Commerciale, Biskra, 1993.

7- مراد رشدي أمين، الأسس العلمية لزراعة النخيل، الجزء الثاني وزارة الفلاحة 1990.

8- بن عيشي بشير، أساليب التحسين الاقتصادي لزراعة النخيل رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1995 / 1996 (غير منشورة) .

9- مجلة الزراعة و التنمية في الوطن العربي ، العدد الثاني ، السنة الثالثة عشر، أفريل ، ماي ، جوان 1994 .

10- التوصيات التي جاءت بها الأيام الاقتصادية و العلمية للتمور بتاريخ 24-92/11/25، ولاية بسكرة .